

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية
" الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

6

تقرير موجز
لبعض فعاليات وأنشطة الحملة الوطنية
حول
حق منح الجنسية لأبناء المرأة
البحرينية
من اغسطس-نوفمبر 2005م

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

صياغة النبذة التعريفية للحملة

أولاً: النبذة التعريفية

الحملة الوطنية حول " حق الجنسية لأبناء المرأة البحرينية "

المقدمة

تمثل قضية حق المواطنة للمرأة البحرينية في منح الجنسية لأبنائها أحد القضايا الاجتماعية و الإنسانية المهمة حيث يترتب عليها جملة من النتائج السلبية على صعيدي المجتمع والأسرة، فعلى صعيد المجتمع تفرز هذه القضية حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي للأسرة وعدم الإحساس بالأمان وهو من أبسط الحقوق الإنسانية. أما على صعيد الأسرة، فابرز هذه النتائج ضياع الأبناء بين دوامة القوانين وفقدانهم فرص المساهمة في المجتمع الذي ولدوا فيه إلى جانب خلق شعور عدم الانتماء وهو من أخطر الأمور التي تؤدي إلى الانحراف و الإضرار بالمجتمع وكذلك فتح فجوة اجتماعية كبيرة تفرز الكثير من الأخطار والتحديات للمجتمع. كما أن لهذه القضية تكلفة اجتماعية كبيرة تتحمل أعبائها الأسرة

وبالنظر إلى تزايد هذا العدد نتيجة للتغيرات الاجتماعية و العالمية وانفتاح المجتمعات على بعضها وتقبل التزاوج من غير أبناء البلد، أصبح من الضروري النظر في هذا التمييز الغير مبرر وإعطاء المرأة حق المواطنة في منح جنسيتها لأبنائها وهذا يتطلب من كافة الجهات الرسمية والشعبية توحيد جهودها لوضع حل لهذه القضية التي يتزايد أعداد متضرريها يوماً بعد يوم، في شراكة مجتمعية وطنية تعمل على مناهضة أحد أشكال التمييز ضد المرأة بكافة فئاتها الاجتماعية.

انضمت مملكة البحرين للحملة الإقليمية لحق المرأة بالجنسية في شهر نوفمبر 2004 أثناء حضور الاجتماع الإقليمي الثاني في بيروت، بدأت المشاركة الفعلية للبحرين في شهر مايو 2005 حيث حضرت مندوبتان من جمعية البحرين النسائية الاجتماع الإقليمي الثالث في بيروت، وتم تقديم التقرير الوطني لمملكة البحرين يتضمن قانون الجنسية البحريني وبعض الإحصائيات المتوفرة عن عدد البحرينيات المتزوجات من أجنبي، وتم وضع تصور مبدئي لسير عمل الحملة وعلى أثرها تم الاتفاق على تنظيم ورشة عمل تدريبية لحملة مناصرة لتغيير قانون الجنسية.

شعار الحملة الوطنية: " جنسيتي حق لي ولأبنائي " وهو نفس الشعار المعتمد للحملة الإقليمية

الهدف العام للحملة: العمل على تعديل المادة (4) من قانون الجنسية الحالي لعام 1963 المستبدلة بقانون رقم 12 لسنة 1989 بإضافة مفردة واحدة فقط لتصبح-مبدئياً- كالتالي:

(يُعتبر الشخص بحرينياً إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً أو أمه بحرينية عند ولادته) مما يحقق العدالة والمساواة للمرأة البحرينية ويمنحها الحق في منح جنسيتها لأبنائها.

حيث سيتم الاتفاق على الصيغة النهائية بعد استشارة قانونيين

أهداف الحملة

تتمثل أهداف الحملة في ما يلي:

1. بيان التمييز الواضح ضد المرأة في قانون الجنسية المطبق حالياً والذي يتنافى مع توقيع مملكة البحرين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

2. تعزيز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التشريعية و الرسمية والأهلية بنوحد الجهود للعمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية ومنح المرأة أحد حقوقها الدستورية.
3. مساعدة النساء البحرينيات المتزوجات من أجناب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية، الاجتماعية، و الخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي.
4. نشر الوعي في المجتمع حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح جنسيتها لأبنائها.
5. رصد حالات النساء المتضررات من قانون الجنسية الحالي في البحرين.

أسس ومبادئ الحملة

1. دستور مملكة البحرين
تستند الحملة الوطنية على النصوص الدستورية التالية:
أ- المادة الرابعة من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع) (العدل أساس الحكم والتعاون والتراحم صلة وثقة بين المواطنين، والحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة).
ب- الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) المادة 18 - الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
2. المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية، و خاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. تقوم الحملة على أساس التنسيق والتعاون بين الشركاء ضمن إطار الخطط والبرامج المقررة من قبل اللجنة التنظيمية للحملة، والتنسيق والتعاون المباشر مع الشبكة العربية الإقليمية لمبادرة المرأة والمواطنة.

شركاء الحملة

لا يمكن معالجة هذه القضية دون الاستناد على مبدأ الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والأفراد المهتمين وأصحاب القضية، وذلك من خلال قيام تحالفات تتوزع فيها الأدوار والمهام ويسهم فيها كل طرف من أطراف التحالف بدور مكمل لبقية الأدوار بما يشكل وحدة متكاملة تعمل على مجابهة هذه القضية. وتشمل هذه التحالفات بطبيعة الحال المؤسسات الرسمية المعنية والمختصة بهذا الجانب والمؤسسات الأهلية من جمعيات ومؤسسات نسائية واجتماعية وحقوقية وغير ذلك، وأفراد من ذوي الاختصاص والاهتمام.

أسماء الشركاء:

- 1- جمعية البحرين النسائية
- 2- جمعية المرأة البحرينية.
- 3- جمعية نهضة فتاة البحرين.
- 4- جمعية الرفاع الثقافية.
- 5- جمعية مدينة حمد النسائية.
- 6- جمعية أوائل النسائية.
- 7- جمعية فتاة الريف.
- 8- جمعية النساء الدولية
- 9- الإتحاد النسائي (تحت التأسيس)
- 10- بوابة المرأة.
- 11- شخصيات مستقلة:الأستاذة فوزية مطر، الدكتورة فوزية الصالح
- 12- جريدة الأيام (سماح علام، ياسمين خلف)
- 13- جريدة أخبار الخليج (هناء المحروس، طفلة الخليفة)
- 14- مجموعة من السيدات البحرينيات المتزوجات من أجناب
- 15- عدد من المحامين

طبيعة الدور المنوط بشركاء الحملة

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

- إن للشركاء دوراً مهماً و أساسياً في إنجاح الحملة الوطنية وبالإمكان تلخيص ذلك الدور من خلال التالي:
1. المشاركة في وضع خطة العمل واقتراح الفعاليات المناسبة لدعم أهداف وشعار الحملة.
 2. القيام بالإعداد والتنفيذ واستضافة لبعض أنشطة وفعاليات الحملة.
 3. المشاركة في دعم وإنجاح كافة فعاليات الحملة
 4. المناصرة الإعلامية للحملة بكل أشكالها المرئية والمقروءة والمسموعة.
 5. المشاركة في رصد حالات النساء المتضررات من قانون الجنسية.
 6. توفير الدعم المادي اللازم لاستمرارية الحملة.

اللجنة التنظيمية

وهي اللجنة المشرفة على إدارة الحملة وعضوية كل من :

1. الأستاذة مريم الرويعي/ رئيسة اللجنة التحضيرية للإتحاد النسائي
2. د. فوزية سعيد الصالح/ بصفة مستقلة
3. الأستاذة نادية المسقطي/ جمعية نهضة فتاة البحرين
4. د. وجيهة صادق البحارنة/ جمعية البحرين النسائية
5. الأستاذة أميرة عيسى/ جمعية مدينة حمد النسائية-بوابة المرأة
6. الأستاذة هناء المحروس/ جريدة أخبار الخليج
7. السيدة فيفيا رجب/ ممثلة عن السيدات المتضررات

أهم الخطوات التي تم تنفيذها حتى الآن

- **نوفمبر 2004:** انضمام مملكة البحرين للحملة الإقليمية حيث حضرت رئيسة الجمعية الاجتماع الإقليمي الثاني في بيروت.
- **18 مايو 2005:** حضرت ممثلة عن جمعية البحرين النسائية الاجتماع الإقليمي الثالث المنعقد في بيروت لمتابعة العمل في البلدان العربية المشاركة في الحملة الإقليمية، والاتفاق على الشعار الإقليمي.
- **1 يونيو 2005م :** نظمت جمعية البحرين النسائية محاضرة للمحامية إلهام حسن لعضوات الجمعية استعرضت فيها قانون الجنسية البحريني لعام1963م والتعديلات التي أجريت عليه حتى عام 1989 وأجابت عن بعض الاستفسارات.
- **5-6 يونيو 2005م:** حضرت رئيسة جمعية البحرين النسائية مع صحفيتين من أخبار الخليج والأيام ورشة العمل الإعلامية في القاهرة حيث قامت جمعية البحرين النسائية بإعداد التقرير الوطني الأولي لمملكة البحرين وتقديمه للشبكة الإقليمية في الورشة الإعلامية بالقاهرة (مرفق نسخة من التقرير).
- **15 يونيو 2005م:** عقد مؤتمر صحفي للتعريف للحملة الوطنية ومناقشة آخر تطورات ورشة العمل الإعلامية
- **نهاية يونيو 2005:** وجهت جمعية البحرين النسائية الدعوة للجمعيات النسائية عبر الاتحاد النسائي للانضمام لحملة المناصرة.
- **29-30 يونيو 2005م:** عقدت جمعية البحرين النسائية ورشة تدريبية لحملة المناصرة من إعداد المحامية ميرفت أبو تيج من مصر، وتم دعوة بعض الجمعيات النسائية والإعلاميات وبعض المحاميين والحقوقيين وعضو من المجلس الأعلى للمرأة وأحد أعضاء مجلس الشورى لحضور الورشة.
- **29 يونيو 2005 م:** عقد لقاء بجمعية البحرين النسائية في الساعة الثامنة مساءً لعرض التجربة المصرية للمحامية ميرفت أبو تيج ، وتم دعوة بعض النواب وبعض أعضاء لجنة المرأة والطفل بمجلس الشورى، وممثل عن المجلس الأعلى للمرأة، وبعض المحامين والحقوقيين والصحفيين وممثلة عن دائرة الإحصاء.
- **10 يوليو 2005 م:** تنظيم لقاء مع المتضررات وأصحاب المشكلة بهدف التعرف عليهن والاستماع إلى المشاكل والصعوبات التي يواجهنها بسبب قانون الجنسية الحالي، كما تم توزيع استمارات لجمع المعلومات اللازمة عن حالتهم وتضمينها في الدراسة الميدانية.
- **13 يوليو 2005:** وجهت جمعية البحرين النسائية الدعوة للشركاء لاستكمال فريق الحملة الوطنية وانتخاب اللجنة التنظيمية.
- تم تشكيل اللجنة التنظيمية من عدة جهات (الأسماء مذكورة أعلاه) واجتمعت 3 مرات لوضع اللائحة الداخلية و الاستراتيجية العامة للحملة.

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

- 14 أغسطس 2005 م: وجهت اللجنة التنظيمية الدعوة للشركاء في الحملة الوطنية لحضور حوار مفتوح مع المنسقة الإقليمية للشبكة العربية الأستاذة لينا أبو حبيب.
- 14 أغسطس 2005 م: تم استضافة المنسقة الإقليمية للشبكة العربية الأستاذة لينا أبو حبيب بتلفزيون البحرين برنامج " باب البحرين " للحديث عن الحملة الإقليمية.
- 15 أغسطس 2005 م: قام وفد من اللجنة التنظيمية للحملة الوطنية بزيارة رسمية إلى المجلس الأعلى للمرأة بمعية المنسقة الإقليمية للشبكة العربية الأستاذة لينا أبو حبيب لإعطائهم نبذة عن خلفية الحملة الإقليمية وبحث سبل التعاون بين اللجنة التنظيمية والمجلس.
- نشر الكثير من المقالات و التغطيات الصحفية لنشاطات الحملة في الصحف المحلية العربية والانجليزية (مرفق نموذج لبعض المقالات)
- البدء بإجراء دراسة ميدانية تتضمن استعراض قانون الجنسية الحالي، لقاءات مع سيدات بحرینيات متزوجات من أجنبي لتوضيح معاناتهن والمشكلات الاجتماعية والنفسية اللاتي يواجهنها من جراء القانون الحالي، وبعض الإحصائيات.

ملاحظات

- الحملة تركز على منح المرأة البحرينية الجنسية لأبنائها في المرحلة الأولى.
- ستكون الحملة الوطنية باسم الشركاء (الجهات المشاركة)
- تقوم جمعية البحرين النسائية بالتنسيق بين الحملة الوطنية في البحرين والشبكة الإقليمية العربية لرفع نتائج الحملة والتقارير.
- تتكفل مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ببيروت بالدعم التقني والفني والتدريب والاستشارة.

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

مقالات صحفية

1. للزواج بأجانب وقانون الجنسية مأس



AAKnews.com	10 يوليو 2005 م	4 جمادى الأخرة 1426 هـ	الأحد	العدد 9970	تصل بنا عدد اليوم PDF
-------------	--------------------	------------------------------	-------	------------	--------------------------

أخبار البحرين

للزواج بأجانب وقانون الجنسية مأس: حالتها خطيرة ولا تستطيع العلاج بالخارج كتبت: هناء المحروس

تلقي فريق العمل في الحملة الوطنية (المرأة البحرينية وحق الجنسية) مشكلة سيدة بحرينية متزوجة من هندي تركها مع ابنها وغادر البلاد نهائيا في حين تعاني ابنتها البالغة من العمر 21 عاما من إعاقة كلية، لكنها لا تستطيع أن تأخذها للعلاج في الخارج لأنها لا تحمل الجنسية البحرينية لكون والدها ليس بحرينيا،

كما أن ابنها البالغ من العمر عشرين عاما غير قادر على الحصول على الدراسة الجامعية لنفس السبب. وقالت إيمان العصفور مسئولة العلاقات العامة في الحملة التي تقودها جمعية البحرين النسائية إن زوج السيدة الهندي تركها بعد إنجابها لولديها (البنت والولد) منه وغادر إلى وطنه الهند ولم يعد. وأضافت أن السيدة كانت متزوجة من بحريني ولها منه ولد يتولى رعايتها والاهتمام بولديها من زوجها الهندي وهي غير قادرة على السفر بابنتها المعاقة لعلاجها في الخارج لأنها لا تحمل جواز سفر ولا تستطيع أن تستخرج لها جوازا بحرينيا لكون والدها غير بحريني وهي مشكلة عويصة تواجهها هذه السيدة البحرينية .

2. وجهة نظر

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

الوسط

قضايا و آراء

وجهة نظر

"الجنسية حق لي ولأبنائي"

10 - 10 - 2005

محمد العثمان

العنوان هو مسمى الحملة الوطنية التي تقوم بها مجموعة من الناشطات البحرينيات من أجل تعديل قانون الجنسية البحرينية الحالي، وأطلعتهني الأخت ابتسام زيد على ما تم إنجازه من قبل الاخوات الناشطات، وفي الحقيقة، يعتبر عملهن إنجازا ومفخرة لكل من أسهم في هذا الجهد الإنساني والهدف النبيل ولكل بحريني.

ينص الدستور البحريني في المادة "18" "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة". وفي الوقت نفسه يتضمن قانون الجنسية للعام 1968 المستبدل بقانون رقم 12 لسنة 1989؟ تمييزا فاقعا ضد المرأة.

إن من أسس العدالة الاجتماعية مساواة المرأة بالرجل من حيث المواطنة، فلا يمكن أن نتحدث عن العدالة الاجتماعية في مملكة دستورية بلا تعديل هذا القانون بما يتوافق مع الدستور البحريني، والمواثيق والاتفاقات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى رغم ما يعانيه أولاد البحرينية، المتزوجة من أجنبي، من ضياع وترقب دائم وخوف على مستقبلهم، فإن الانتماء والمواطنة تظل قاصرة عن مد ظلها ليشمل هؤلاء على رغم أن أمهاتهم بحرینيات. إن أثر ذلك كبير من جميع النواحي الاجتماعية والإنسانية للأولاد، وانعكاس ذلك على مختلف نواحي حياتهم: تحصيلهم العلمي، حياتهم الاجتماعية مع أقرانهم البحرينيين، استقرارهم النفسي، الخوف من المستقبل القاتم الذي ينتظرهم. وكما جاء في ديباجة المشروع الذي تضطلع به المجموعة النسائية فإن "النتائج السلبية على صعيد المجتمع والأسرة، فعلى صعيد المجتمع تفرز هذه القضية حالا من عدم الاستقرار الاجتماعي للأسرة وعدم الإحساس بالأمان وهو من أبسط الحقوق الإنسانية. أما على صعيد الأسرة، فأبرز هذه النتائج ضياع الأبناء بين دوامة القوانين وفقدانهم فرص المساهمة في المجتمع الذي ولدوا فيه، إلى جانب خلق شعور عدم الانتماء، وهو من أخطر الأمور التي تؤدي إلى الانحراف والإضرار بالمجتمع، وكذلك فتح فجوة اجتماعية كبيرة تفرز الكثير من الأخطار والتحديات للمجتمع. كما أن لهذه القضية كلفة اجتماعية كبيرة تتحمل أعباءها الأسرة...". لكي نعيش في دولة القانون والمؤسسات ولكي يحق لنا الفخر بدولة المساواة والعدالة ينبغي علينا تعديل القوانين الطالمة التي تعاني منها قطاعات من المجتمع البحريني. ومن خلال هذه الزاوية فإنني أشد على أيدي النسوة الناشطات والنواب الذين أبدوا كل تجاوب وتعاطف مع قضيتهن العادلة، ونتمنى من بقية النواب الوقوف مع هؤلاء النسوة والمساهمة في محو آثار الخدش للمواطنة الذي تسبب به هذا القانون الجائر.

3. الدستور وحق الجنسية



AAKnews.com	17 أكتوبر 2005 م	14 رمضان 1426 هـ	الأثنين	العدد 10069	أصل بنا عدد اليوم PDF
-------------	------------------	------------------	---------	-------------	-----------------------

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

الأعمدة

الدستور وحق الجنسية

عبد الله الأيوبي

قد لا يثير الأمر استغرابا حين يظلم المجتمع أو شريحة منه المرأة وترفض هذه الشريحة أن تعترف بحق المرأة في المساواة الكاملة مع الرجل، ذلك أن هذه النظرة مردها اعتبارات كثيرة بعضها قد يكون مرتبطا بموقف ديني من المرأة حيث يتجه البعض ناحية رفض المساواة في الحقوق والواجبات فيما نجد أسبابا أخرى تعود إلى موروث اجتماعي، فهذه الأسباب التي تحدد مواقف التمييز ضد المرأة مفهومة جيدا، لكنها غير مقبولة بطبيعتها الحال ويجب العمل على تغييرها، وهو مهمة شاقة بكل تأكيد إذ ليس من اليسير بمكان إحداث قفزة في المفاهيم الاجتماعية من قضية عامة كقضية المساواة بين الرجل والمرأة، ولا ننسى أننا نعيش في مجتمع مشدود بقوة إلى ارتث ثقيل لا يقر بهذه المساواة أبدا .

لكن الأمر الذي يثير الاستغراب والريبة أيضا أن تبقى قوانين في بلادنا تكرر التمييز بين الرجل والمرأة في الوقت الذي يتحدث فيه دستور مملكة البحرين لعام 2002م عن مساواة كاملة في الحقوق والواجبات حيث تنص المادة الـ 18 منه على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، فهذه المساواة التي يتحدث عنها الدستور مفقودة في قانون الجنسية الذي لا يساوي المرأة بالرجل في الحقوق. فغياب هذه المساواة كان وراء التحرك الذي أطلقته ناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة مطالبات بتعديل هذا القانون وإحداث مساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بحيث يكون لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي حق الحصول على الجنسية البحرينية استنادا إلى جنسية والدتهم كما هو حال أبناء البحريني المتزوج من أجنبية حيث القانون يعطيهم حق الحصول على الجنسية البحرينية استنادا إلى جنسية والدتهم، فغياب المساواة في هذا القانون بين الرجل والمرأة خلق مشاكل كثيرة عويصة أيضا لأبناء البحرينيات المتزوجات من أجانب ويفتقدون الكثير من الحقوق التي تفرها القوانين البحرينية. فحين يأتي الدستور في مادته السالفة الذكر يتحدث عن مساواة كاملة بين الجنسين ويرفض التمييز تحت أي سبب كان، والدستور هو أبو القوانين، ثم يأتي قانون وينكر هذه المساواة فإن ذلك يثير علامات استنهام كثيرة وكبيرة حول مدى قوة النص الدستوري ومدى الالتزام به كمرجعية تستند إليها المطالب الحقوقية كافة، ليس في الجنسية فحسب وإنما في الكثير من الحقوق والواجبات، ثم إن بقاء النص القانوني (المادة الرابعة من قانون الجنسية) يفرغ المادة الدستورية من قوتها. عندما جاء الدستور وأزال التمييز بين المرأة والرجل، كان يجب أن يتبع ذلك إزالة أو تعديل أي نص قانوني لا يستقيم والمساواة التي يتحدث عنها الدستور، وعلاوة على أن النص الدستوري ملزم ويعلو على كل القوانين وهو المرجعية التي يحتكم إليها، فإن مملكة البحرين وقعت الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهذه الاتفاقية ملزمة للدول الموقعة عليها، وبالتالي فإن الاستمرار في العمل بالنصوص القانونية التي تتعارض مع هذه الاتفاقية والدستور أيضا فيه تناقض في مواقف الدولة من الحقوق والمساواة. فهذا التمييز يجب إزالته حتى لو لم تطالب المرأة بذلك، فليس مطلوباً أن تنجم عن التمييز أضرار حتى تتحرك السلطة التنفيذية وتعمل على تصحيح الأوضاع القائمة، فهذا التمييز نجمت عنه أضرار كثيرة تحدثت عنها الزوجات البحرينيات، خاصة ما يتعلق بحقوق أبنائهن، وأخطرها بقاؤهم من دون جنسية، خاصة أولئك الذين قد لا يرغبون في حمل جنسية والدهم الأجنبي، إذ من الممكن أن يبقوا طوال حياتهم من دون جنسية، الأمر الذي تترتب عليه عواقب مستقبلية كثيرة من شأنها أن تطول أبناءهن عندما يتزوجون ويكونون أسرا. لقد كانت البحرين سباقة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي نص دستورها على مساواة كاملة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وهذه القفزة النوعية لاقت إشادة من المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة خاصة تلك التي تعنى بشؤون المرأة وحقوقها، وبالتالي ما كان يجب أن تبقى الدولة على قانون من شأن الاستمرار في تطبيقه أن يشوه الصورة التي رسمتها البحرين بإقرارها الدستوري بالمساواة بين الجنسين

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

4. تمييز يناقض الدستور



AAKnews.com	19 أغسطس م 2005	14 رجب 1426 هـ	الجمعة	العدد 10010	أصل بنا عدد اليوم PDF
-------------	-----------------------	-------------------	--------	-------------	-----------------------

الأعمدة

تمييز يناقض الدستور

عبدالله الأيوبي

رغم ما تحقق للمرأة البحرينية من مكاسب مختلفة وأهمها المكاسب الدستورية التي جنبتها ويلات معركة حقوقية على غرار شقيقتها الكويتيات اللواتي ذفن مرارة التعنت الرجعي، إلا أن حقوقاً أساسية أخرى لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية لازالت مغيبة بل ومصادرة في تناقض صارخ مع جاءت به المادة 18 من الدستور والتي تقول

«الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» وقد ارتفعت أصوات نسائية في الأونة الأخيرة تطالب بالحقوق والمساواة التي تتحدث عنها المادة الدستورية التي يجب أن تكون لها الغلبة في التطبيق كونها تنتمي لأبواب القوانين. فالدستور في مادة سالفه الذكر يرفض التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل إلى آخر ذلك من تمايزات، لكن الواقع يقول غير ذلك، فالمرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي لا يحق لأبنائها أن يحصلوا على جنسية أمهم حتى لو لم يكونوا حاصلين على جنسية والدهم غير البحريني، في الوقت الذي يحق لأبناء الرجل البحريني المتزوج من أجنبية الحصول على جنسية والدهم بقوة القانون الأمر الذي يعد تمييزاً صارخاً بين الجنسين وهو التمييز الذي ترفضه المادة الثامنة عشرة من الدستور. فلهذا التمييز مضار كثيرة وكبيرة ليس على الأم فقط، وإنما على الأبناء الذين سيكونون ضحية هذا التمييز غير المبرر، وقد طرحت عدد من النساء البحرنيات المتزوجات من أزواج غير بحرينيين نماذج من المشاكل التي يواجهها أبنائهن جراء عدم تمتعهم

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

بالجنسية البحرينية وطالين بمساواتهن بالرجل وهو مطلب عادل ومشروع، ناهيك عن أن بقاء هذا التمييز بين الجنسين له انعكاسات سلبية على سمعة البحرين في الخارج وخاصة أن المملكة وقعت على العديد من المعاهدات الدولية التي تنادي بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنها اتفاقية (السيداو). ولا يشفع للمملكة أنها أسوة ببعض الدول العربية تتحفظ على مواد في بعض المعاهدات والتي ربما لأسباب اجتماعية أو دينية، ولكن مثل هذه الأسباب لا نعتقد أن لها علاقة بالتمييز الحاصل بين المرأة والرجل فيما يتعلق بحق الجنسية الذي نتحدث عنه، وبالتالي فإن الإبقاء عليه من شأنه أن يفاقم من معاناة الزوجات البحرينيات وأبنائهن، في الوقت الذي نتباهى فيه بأننا أول دولة خليجية تحقق المساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين وبأن المرأة عندنا تبوأَت العديد من المناصب الإدارية والسياسية العالية. فكل هذه الانجازات والمكاسب التي تحققت للمرأة، رغم أهميتها، فإنها تبقى ناقصة حين تكون بجوارها حقوق مضبوطة أو مغيبة، فالمبدأ أن تكون هناك مساواة بين الجنسين، وإذا كان هناك تمييز لأسباب اجتماعية، رغم أنها أسباب غير ثابتة، بل وربما واهية وذريعة تستخدمها بعض الدول لتكريس النظام الذكوري الصرف، فإن هذا التمييز لا يجب أن يكون ضارا للدرجة التي تحدثت بها النساء البحرينيات المتزوجات من غير بحرنيين. كلنا يعرف أن المرأة البحرينية ضحت كثيرا وصمدت أكثر في وجه الأصوات الرجعية التي جاهدت من أجل أن تبقى المرأة كائنا حيا بين جدران المنزل وتحملت المرأة عناء كبيرا في كسر الكثير من القيود الاجتماعية وغير الإنسانية بما فيها قيود التمييز بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، واستطاعت بالفعل أن تقطع مسافة طويلة من مشوار المساواة تمثلت في الإقرار بحقها السياسي، وبالتالي فهي تمتلك خبرة نضالية عميقة ستساعدها بكل تأكيد على تجاوز العقبات التي توضع أمامها .

5. هل تعلمون أي تمييز ذاك الذي تعانيه زوجة الأجنبي؟!

هذه الكلمات التي اخطأها اليوم اوجهها الى المجلس الأعلى للمرأة لأهنته على ما وصل اليه من تميز وما انجزه من عمل خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، وكنت اتمنى وانا اشاهد الشخصيات النسائية والسيدات العربيات الأول وهن يتوافدن الى مملكتنا الحبيبة ليشاركن باجتماعات منظمة المرأة العربية ان يناقشن احد اهم المشاكل التي مازالت تعاني منها المرأة العربية المتزوجة بأجنبي، هذه المشكلة التي اصيحت تؤرق الكثيرات من النساء من امثالي خوفا على مستقبل اولادهن واستقرارهن بأوطانهم. فأنا سيدة بحرينية من عرق العوائل البحرينية وذلك ليس نتاهيا، شاءت الاقدار ان اتزوج بأجنبي واستقر في وطني البحرين، فهل يعقل ان يحرم اولادي من حمل جنسيتي وهم المولودون على هذه الارض وتربوا وترعرعوا ودرسوا فيها ولا يعرفون وطننا غيرهم ويفضل عليهم من اتى الى البحرين قبل سنوات قليلة ليمنح الجنسية! وهو لا يحمل اي شعور او انتماء الى هذه الارض!! ولذا فانا هنا لأوجه مجرد تساؤلات هل تعلم السيدات الاول ما تعانيه المرأة العربية من تمييز ضدها؟ فرغم تأكيد الدساتير العربية جميعها ومنها الدستور البحريني على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات إلا انه تبقى بعض الثغرات والفروق على المستوى التشريعي ومستوى التطبيق لتبقى المرأة تناضل للحصول على حقوقها ومساواتها بالرجل في ابسط الحقوق مثلما هو حاصل الآن في احقية المرأة بمنح جنسيتها لأبنائها، ولا نعلم متى ستحل هذه المشكلة فرغم مراجعاتنا للهجرة والجزارات حيننا والمجلس الاعلى للمرأة حيننا آخر تبقى تساؤلاتنا بدون جواب الى متى سيبقى اولادنا يعانون عندما يقومون بأبسط الاجراءات لأنهم لا يحملون الجنسية البحرينية؟

آخر تحديث للمقال في: 2005-6-27

لقاءات صحفية

الأربعاء 10 أغسطس 2005م: لقاء مع د. وجيهة البحارنة تهنئة للمغربية



الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

ملحق الأسرة

تونس.. الجزائر.. مصر.. وأخيراً المغرب في إعطاء الأبناء جنسية الأم
تهنئة للمغربية على استرداد حق المواطنة وعبال البحرينية



كتبت - سماح علام:

استقبلت المرأة البحرينية إعلان العاهل المغربي الملك محمد السادس في ٠٣ يوليو الماضي بمنح الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية بسعادة بالغة مهنتها المغربية باستردادها أحد أهم حقوق المواطنة، الذي أتى استجابة لمطالب الحركات الحقوقية والنسائية المغربية، وبهذا تكون المغرب رابع دولة في الدول العربية بعد مصر وتونس والجزائر في إقرار هذا الحق والذي في المقابل تأمل الناشطات في البحرين أن تكون المملكة هي الخامسة.

الحملة الوطنية حول حق الجنسية لأبناء المرأة البحرينية التي انطلقت مؤخراً والتي ضمت ٠٤١ امرأة متقدمة للحملة و٢٨٧١ من الأبناء حتى الآن يتشارك مع المغربات في تكبد قدر كبير من المعاناة في ظل عدم منح ابنائهن من أزواج اجانب جنسيتهم، حيث يواجهن مشاكل لا حصر لها في التنقل مع أبنائهن خارج البلاد أو مشاكل الحصول على تأشيرة دخول، أما في حالة أن تكون الأم مقيمة فإن الأبناء مطالبون بالحصول على بطاقة إقامة متى بلغوا سن معين يختلف من دولة الى أخرى، اضافة الى ضرورة الحصول على تأشيرة للعودة متى ما رغبوا في السفر للخارج.

د. وجيهة البحارنة من الحملة الوطنية حول حق الجنسية لأبناء المرأة البحرينية أكدت على أهمية السير قدماً في اقرار هذا الحق مستندة على أن المطالبة بحق المواطنة ليس سوى أحد الحقوق التي أثبتتها جميع الدساتير العربية، وقالت ان هذه الخطوة أعادت الى المرأة حقها باعتبارها استرداد لحق أصيل وليس منحاً لحق جديد. وترى أن التجربة المغربية تأتي معززة لتوجه الفعاليات النسائية المنادية بإقرار مثل هذا الحق، وتعبير يترجم معنى القضاء على شكل من أشكال التمييز ضد المرأة وتقول: «حبذا لو يتم إقراره في البحرين لتكون مملكتنا السباقة على مستوى الخليج والمشرق العربي، كما ونعبر عن أملنا في أن يأخذ جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة مثل هذه المبادرة وأن يختصر على المرأة البحرينية الطريق والوقت»

وفي السياق نفسه تعبر رئيسة اللجنة التحضيرية للاتحاد النسائي مريم الرويعي عن رأيها قائلة: «سعيدة بتسابق النساء في الدول العربية، لاسيما أن منح جنسية الأم للأبناء يعد أحد أهم حقوق المواطنة التي يتساوى عندها كل من الرجل والمرأة». وتساند الرويعي رأي د. وجيهة بقولها: «إن دعم القيادة سيكون له الأثر الإيجابي في قضايا المرأة لاسيما أن قيادة مملكة البحرين تعد من أبرز القيادات المؤمنة بقضاياها، وإننا لنأمل بأن يكون المجلس الأعلى للمرأة - باعتباره الجهة الرسمية المعنية بالمرأة - شريكاً قوياً، فضلا عن أهمية التحرك المجتمعي بكافة قطاعاته لدعم هذه القضية في ظل توقيع المملكة على اتفاقية السيدا والتي على الرغم من التحفظ على بعض البنود فيها الا أن التوقيع يعتبر ملزماً بتغيير القوانين التي تميز بين الجنسين». وتختتم الرويعي حديثها بالتأكيد على أن طريق المطالبات طويل جداً وعلى الحملة الوطنية البحرينية أن تشكل تحالفات مع المؤسسة التشريعية من جهة وتوضيح الفرق الكبير بين التجنيس وبين حق الأم في منح جنسيتها لأبنائها كونها مواطن له كامل الحقوق والواجبات.

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

أما نادية المسقطي عضو جمعية نهضة فتاة البحرين فترى أن التجربة المغربية بمثابة الدفعة الإيجابية القوية للمرأة في البحرين، حيث تأتي هذه الخطوة معززة لعمل الحملة الوطنية التي دشنت مؤخراً، وتقول: «إن إقرار هذا الحق في دول عربية بل وتزايدها يوماً بعد يوم يؤكد أن مطلب منح المرأة جنسيتها لأبنائها ليس بالمطلب الصعب بل بالإمكان الوصول إليه واسترداده». إلى أن يتم إقرار هذا الحق في البحرين وإلى أن تتمتع بإنجاز جديد يحسب لرصيد حقوق المرأة الذي نأمل أن تكون البحرين سباقة فيه على مستوى الخليج سنظل نرفع شعار الحملة الوطنية (الجنسية حق لي ولأبنائي).

آخر تحديث للمقال في: 2005-8-10

لقاءات رسمية

1. لقاء شركاء الحملة والنساء المتضررات

أخبار البحرين

العدد 10065 الخميس 10 رمضان 1426 هـ 13 أكتوبر 2005 م

الحملة الوطنية لحق الجنسية لأبناء المتزوجة من أجنبي تناقش التجارب العربية الناجحة

كتبت - آمال الخير:

نظمت اللجنة التنظيمية للحملة الوطنية لحق الجنسية لأبناء المرأة البحرينية لقاء بمقر جمعية البحرين النسائية حضرته عضوات اللجنة والشركاء في الحملة وعدد من النساء المتضررات، وقد تم خلال اللقاء استعراض أهداف الحملة وكيفية تشكيل اللجنة وأعضائها .

ويتمثل الهدف العام للحملة في العمل على تعديل المادة (4) من قانون الجنسية الحالي لعام 1989 بإضافة مفردة واحدة فقط لتصبح مبدئياً (يعتبر الشخص بحرينياً إذا ولد في البحرين أو خارجها وكان أبوه بحرينياً أو أمه بحرينية عند ولادته) مما يحقق العدالة والمساواة للمرأة البحرينية ويمنحها الحق في منح الجنسية لأبنائها. وتتمثل أهداف الحملة في بيان التمييز الواضح ضد المرأة في قانون الجنسية المطبق حالياً والذي يتنافى مع توقيع مملكة البحرين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التشريعية والرسمية والأهلية ومساعدة النساء البحرينيات المتزوجات من أجانب ومساندتهن لتجاوز العقبات والصعوبات النفسية والاجتماعية والخدماتية التي يلاقينها من جراء القانون الحالي إضافة إلى نشر الوعي في المجتمع حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح جنسيتها لأبنائها وكذلك رصد حالات النساء المتضررات من قانون الجنسية الحالي في البحرين. ومن أهم أسس ومبادئ الحملة هو الاسترشاد بالمبادئ الأساسية الواردة في المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية الخاصة بالمرأة وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتنسيق والتعاون بين الشركاء ضمن إطار الخطط والبرامج المقررة من قبل اللجنة التنظيمية للحملة والتنسيق والتعاون المباشر مع الشبكة العربية الإقليمية لمبادرة المرأة والمواطنة. كما تم خلال اللقاء استعراض بعض التجارب الناجحة في مسألة تعديل القانون وأحقية المرأة في منح الجنسية لأبنائها مع عرض تجارب بعض الدول التي نجحت في تحقيق ذلك كالمغرب ومصر. وتم طرح مقترح تعديل قانون الجنسية مع استعراض أهم إنجازات الحملة واللقاءات مع البرلمان والوزارات والهجرة والجوازات إضافة إلى مراسلات اللجنة مع الجهات الرسمية كما تم التطرق إلى الجانب الإعلامي وما تم إنجازه إعلامياً في الصحف المحلية ومواقع الإنترنت .

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

2. لقاء الكتلتين البرلمانيتين الاقتصادية والديمقراطيين



AAKnews.com	8 أكتوبر 2005 م	5 رمضان 1426 هـ	السبت	العدد 10060	تصل بنا عدد اليوم PDF
-------------	--------------------	-----------------------	-------	-------------	-----------------------

الصفحة الأولى

أخبار البحرين

كتل نيابية تتبنى مطالب الحملة الوطنية بشأن حق أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي في الجنسية

اتفق أعضاء الكتلتين البرلمانيتين الاقتصادية والديمقراطيين مع أعضاء اللجنة التنظيمية للحملة الوطنية (جنسيتي حق لي ولأبنائي) على تقديم المقترحات المعدة من قبل بعض المحامين الشركاء في الحملة بخصوص تعديل المادتين الرابعة والسادسة من قانون الجنسية كمقترحات برغبة في دورة الانعقاد الرابع لمجلس النواب لإجراء تعديلات على قانون الجنسية الحالي، وتقديم أعضاء الكتلتين رؤيتهم القانونية على هذه المقترحات .

وأوضحت عضوات اللجنة أثناء اللقاء مع الكتل النيابية أن الحملة تهدف إلى رفع المعاناة الإنسانية لأبناء الأمهات البحرنيات المتزوجات من أجنبي فيما يتعلق بالإقامة والسكن والتملك والسفر وعدم حصولهم على العمل وكذلك

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

عدم التامين على العاملين منهم في التأمينات الاجتماعية وتقديم الدعم النفسي لهم ورفع معاناتهم. وأضف أن الهدف من هذه الحملة هو رفع التمييز ضد المرأة في قانون الجنسية المطبق حالياً والذي يتعارض مع توقيع البحرين اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز الشراكة المجتمعية بين المؤسسات التشريعية والرسمية والأهلية بتوحيد الجهود للعمل من أجل إرساء العدالة الاجتماعية ومنح المرأة احد حقوقها الدستورية ونشر الوعي في المجتمع حول حق المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني في منح جنسيتها لأبنائها. وأشرن إلى أن البحرين قد انضمت إلى الحملة الإقليمية لحق المرأة في الجنسية في شهر نوفمبر 2004 اثناء حضور الاجتماع الاقليمي الثاني في بيروت، وبدأت المشاركة الفعلية في شهر مايو 2005 حيث حضرت مندوبتان من جمعية البحرين النسائية الاجتماع الاقليمي الثالث في بيروت، وتم تقديم التقرير الوطني لمملكة البحرين وتضمن قانون الجنسية البحريني وبعض الاحصائيات المتوافرة عن عدد من البحرينيات المتزوجات من اجانب، وتم وضع تصور مبدئي لسير عمل الحملة. وأوضح أن الدول العربية المنضمة إلى هذه الحملة الاقليمية مثل مصر والمغرب قد أجرت تعديلات في قانون الجنسية لديها وأعطت أبناء الأم المصرية والمغربية المتزوجة من اجنبي حق الحصول على جنسية أمهاتهم. وقلن إن الهدف من الحملة في البحرين هو منح أبناء الأم البحرينية المتزوجة من اجنبي حق الحصول على الجنسية البحرينية وهو هدف انساني وليس سياسيا أو طائفيا إذ يشمل كافة الأمهات البحرينيات. وقد أبدى أعضاء الكتل النيابية تجاوبهم مع اللجنة التنظيمية وحضر من الكتلة الاقتصادية النائب عثمان شريف والنائب المحامي فريد غازي والنائب جاسم عبدالعال وعن كتلة الديمقراطيين النواب عبدالهادي مرهون ويوسف زينل وسلمان عبدالنبي بينما عضوات اللجنة التنظيمية هن وجيهة البحارنة ونادية المسقطي ومريم الرويعي وهناء المحروس .

3. لقاء لجنة المرأة والطفولة بمجلس الشورى

السبت 26 أكتوبر 2005م

حضور د. وجيهة البحارنة والأستاذة مريم الرويعي لقاء لجنة المرأة والطفولة بمجلس الشورى



AAKnews.com	8 نوفمبر 2005 م	6 شوال 1426 هـ	الثلاثاء	العدد 10091	PDF عدد اليوم	اتصل بنا
-------------	-----------------	----------------	----------	-------------	---------------	----------

أخبار البحرين

في أول اجتماع للجنة المرأة والطفل بالشورى
مناقشة قانون الضمان الاجتماعي والجنسية دعم توجهات قانون أحكام الأسرة

كتب: حافظ إمام

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "

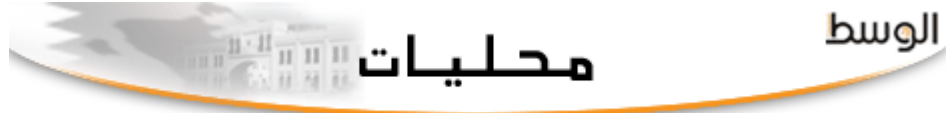


حملة الجنسية
Nationality Campaign

بعد التشكيل الجديد للجنة المؤقتة للمرأة والطفل بمجلس الشورى ناقشت اللجنة في أول اجتماع لها برئاسة الدكتورة فوزية الصالح عدة قوانين محولة إليها على رأسها قانون الضمان الاجتماعي المحول إليها من لجنة الخدمات. وأكدت الدكتورة فوزية أن اللجنة تولي هذا القانون اهتماماً خاصاً نظراً لأنه من القوانين المعنية بالمرأة والطفل لأن هناك فئات كثيرة من النساء يعانين من الحاجة إلى الموارد المالية

وبصفة خاصة الأراامل والمطلقات والمهجورات وأسر المسجونين فضلاً عن الأيتام! لذلك فإن قانون الضمان الاجتماعي يبدو وكأنه في مفرداته وكأنه قانون للمرأة ويخص فئة كبيرة من النساء والأطفال لذلك فإن اللجنة تناقش القانون بالتأني اللازم لإعطاء مرئياتها من أجل تأكيد أهمية سرعة إصداره وتنفيذه. ومن هذه المرئيات وضع تعريف محدد للأسرة ومفهومها بكاملها وليس باعتبارها مجرد أفراد حيث تمنح المساعدة بمقدار 70 ديناراً للأرملة واليتيم 70 ديناراً بينما الأسرة كلها إذا ضمت هؤلاء وأولئك تمنح 120 ديناراً. لذلك فقد أخضعنا هذه الحالات للدراسة. كذلك تقول د. فوزية الصالح درسنا وضع فئة كبيرة من المعوقين وهؤلاء يشملهم قانون جار إعداده لإصداره في نفس الوقت الذي يشملهم فيه قانون وصندوق الضمان الاجتماعي. وتدارسنا إخضاع هذا الصندوق لمعايير عدة وتوفير اعتمادات للصندوق وضمان آلية لصرف الاعتمادات المقررة من هبات وزكاة ووقفات. ومن بين ما تعرضت له اللجنة من قضايا مناقشة حق أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في الحصول على الجنسية وفي هذا الصدد اجتمعت اللجنة مع اللجنة الوطنية التي تتبنى هذا الموضوع وتضم د. وجيهة البحارنة ومريم الرويعي وتمت مناقشة مرئياتهم. ومقترح بقانون حول هذا الموضوع. ونظراً لأن هناك في الطريق مشروع قانون جديد للجنسية فقد ارتأت اللجنة إرجاء مناقشته حالياً مع التوصية بدعم من توجهات اللجنة في هذا الصدد. وتقول د. فوزية الصالح إن هناك خمسة قوانين حولت إلى اللجنة تم تشكيل خمسة فرق عمل من أعضاء اللجنة لدراستها ووضع مرئياتها حولها. هذه القوانين خاصة ببعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون تنظيم تسجيل المواليد والوفيات وقانون مراقبة التداول في المواد والمستحضرات وقانون الولاية على المال وقانون الإجراءات الجنائية. وتؤكد رئيسة اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل أن جهود اللجنة تنصب في المرحلة القادمة على قانون أحكام الأسرة عند وصوله إلى اللجنة. وتقول إنه لم يصلنا بعد هذا القانون الذي نوليّه جل اهتمامنا. المعروف إن اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل برئاسة الدكتورة فوزية الصالح وعضوية كل: من وداد الفاضل، وأليس سمعان، ود. بهية الجشي، ود. فخرية ديري والسيد عبداً لجليل الطريف .

4. لقاء كتلة الإسلاميين بمجلس النواب



أعضاء الحملة الوطنية لـ "الجنسية" يلتقون "الإسلامية" اليوم
2 - 11 - 2005
الوسط المحرر البرلماني

الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

قالت عضوة اللجنة التنظيمية للحملة الوطنية بشأن حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية هناء المحروس إن عضوات اللجنة التنظيمية للحملة الوطنية التي تضم وجيهة البحارنة ومريم الرويعي وهناء المحروس سيلتقين صباح اليوم "الأربعاء" بأعضاء الكتلة الإسلامية في مجلس النواب لشرح أهداف الحملة وإعطاء نبذة تعريفية عنها. وذكرت المحروس أن غالبية الكتل النيابية تجاوزت مع الحملة الوطنية من خلال الموافقة على دراسة المقترحات القانونية بتعديل جزئية في قانون الجنسية البحريني من قبل المحامين الذين يعتبرون شركاء الحملة الوطنية، وأشارت إلى أن لجنة المرأة والطفل في مجلس الشورى أكدت دعمها القوي والمساند لحصول المرأة البحرينية على حقوقها الكاملة ومساواتها بالرجل، وخصوصاً أن دستور مملكة البحرين أكد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات، منوهة بـ "أن عضوات لجنة المرأة والطفل أكدن وقوف رئيس مجلس الشورى فيصل الموسوي لدعم حقوق المرأة كاملة".



محلّيات

مقترح نيابي لتجنيس أبناء البحرينية قريباً

تبنت الكتلة الاسلامية بمجلس النواب مقترح اللجنة الأهلية بتعديل قانون الجنسية الحالي، بحيث يتيح التعديل منح الجنسية البحرينية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي. وقال رئيس الكتلة النائب علي السماهيجي أن كتلته ستتقدم بمقترح لتعديل قانون الجنسية في دور الانعقاد الحالي. وأوضحت عضو اللجنة الأهلية لتعديل القانون، رئيسة اللجنة التحضيرية للاتحاد النسائي، مريم الرويعي أن نحو ٠٧١ حالة توجد لزوجات بحرنيات متزوجات من أجنبي لا يعارض أزواجهن حصول أبنائهم على الجنسية البحرينية ويعاني الأبناء من مشاكل ومصاعب جراء عدم تمتعهم بالجنسية البحرينية. وتابعت: توجد العديد من التجارب الناجحة، مثل التجربة المصرية والمغربية، إذ تمكن أبناء المرأة في تلك الدولتين من الحصول على جنسية والدتهم المتزوجة من أجنبي.

آخر تحديث للمقال في: 2005-11-5



الحملة الوطنية حول حق منح الجنسية لأبناء المرأة البحرينية " الجنسية حق لي ولأبنائي "



حملة الجنسية
Nationality Campaign

الكتلة الإسلامية تتبنى مقترحات تعديل قانون الجنسية بالنسبة لأبناء البحرينية

تبنيت الكتلة الإسلامية بمجلس النواب مقترح اللجنة الأهلية بتعديل قانون الجنسية الحالي، بحيث تتيح هذه التعديلات منح الجنسية البحرينية لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي وستقوم الكتلة الإسلامية بعرض هذه المقترحات على باقي الكتل النيابية ومن ثم تقديمها كمقترح بقانون في دورة الانعقاد الحالية لمجلس النواب .

وأبدا النائبان علي السماهيجي ومحمد آل الشيخ تجاوبهما مع الحملة وتذليل الصعاب كافة وتقديم الدعم للأنشطة التثقيفية والتوعوية التي تنوي اللجنة إقامتها في المستقبل القريب. وبيّنت وجيهة البحارنة عضوة اللجنة أن هذه الحملة قائمة على أساس التعاون والتنسيق المباشر مع الشبكة العربية الإقليمية لمبادرة المرأة والمواطنة علاوة على استعانتها بالمبادئ الأساسية الواردة في الموثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية الخاصة بالمرأة. من جانبها أوضحت عضوة اللجنة مريم الرويعي أن هناك العديد من التجارب الناجحة منها التجريبتان المصرية والمغربية، فقد تمكن أبناء المرأة في تلك الدولتين من الحصول على جنسية والدتهم المتزوجة من أجنبي حيث استمرت الحملة في مصر مدة عامين متواصلين إلى أن تم تعديل قانون الجنسية. وأضافت أن هناك حوالي 170 حالة لزوجات بحرينيات متزوجات من أجنبي لا يعارض أزواجهن حصول أبنائهم على الجنسية البحرينية ويعاني الأبناء من مشاكل ومصاعب كثيرة جراء عدم تمتعهم بالجنسية البحرينية. من جهتها قالت عضوة اللجنة هناء المحروس أن أبناء المرأة البحرينية لديهم الولاء الشديد للوطن وأن من حقهم الحصول على الجنسية البحرينية وخاصة أن مملكة البحرين قد منحت الكثير من الجاليات العربية الجنسية، ومن هنا فإن أبناء البحرينية أحق بهذه الجنسية. وأضافت أن المبدأ هو تعديل القانون بحيث يكون من حق أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي الحصول على جنسية والدتهم أما مسألة موافقة والدهم على ذلك من عدمهم فهذه حالات خاصة تترك للأسرة وحدها أي أن يكون هناك حق قانوني كما هو الحال في مصر والمغرب، أي أن تكون هناك مرونة في التعامل مع هذه القضية من الناحية القانونية .